



الخميس ٦ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ - 23 أبريل 2026 م

أخبار النافذة

الحيش الأمريكي يحتجز ناقلة نפט على صلة بإيران في المحيط الهندي بعد ارتفاعه.. الدولار يفضح هشاشة الجنيه ويكشف لجوء البنوك إلى الفائدة لاحتواء أزمة الصرف والطاقة مستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى تحت حماية مشددة ويؤدون طقوسًا استغزازية استمرار إضراب عمال مصر العامرة لليوم الثامن يكشف تلاعب الأحرار ويفضح إدارة تنحاز للتميز داخل مصانع الغزل الحرس الثوري يهدد بتدمير نفط الخليج إذا دخل الحرب ضد إيران تمديد هدنة ترامب مع إيران يفضح تعثر التفاوض ويبقي الحصار مفتوحًا ويكشف كلفة الحرب على واشنطن إصلاح لا يصل إلى المقاعد.. ضوابط جديدة لاختبار رؤساء الشركات المملوكة للدولة حسر حوي أمريكي لملء مخازن سلاح الجو الإسرائيلي بالقذائف

□

Submit

Submit

- [الرئيسية](#)
- [الأخبار](#)
 - [اخبار مصر](#)
 - [اخبار عالمية](#)
 - [اخبار عربية](#)
 - [اخبار فلسطين](#)
 - [اخبار المحافظات](#)
 - [منوعات](#)
 - [اقتصاد](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحرمان](#)
- [التكنولوجيا](#)
- [المزيد](#)
 - [دعوة](#)
 - [التنمية البشرية](#)
 - [الأسرة](#)
 - [مديا](#)

الرئيسية « الأخبار » اقتصاد

بعد ارتفاعه.. الدولار يفضح هشاشة الجنيه ويكشف لجوء البنوك إلى الفائدة لاحتواء أزمة الصرف والطاقة





الخميس 23 أبريل 2026 06:30 م

قفز سعر الدولار في مصر مجددًا فوق مستوى 52 جنيهاً في عدد من البنوك خلال تعاملات الخميس 23 أبريل، بينما ظهر المشهد المصرفي في صورة دفاعية واضحة، بعد أسابيع قليلة من تراجع العملة الأميركية من ذروة قاربت 55 جنيهاً في بداية أبريل. هذا الصعود الجديد لم يأت من فراغ، بل تزامن مع ارتفاع أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل، وتعطل الملاحة في مضيق هرمز، وصعود الدولار عالمياً، وهي عوامل تضغط مباشرة على دولة تستورد الطاقة وتعتمد على تدفقات المحافظ الأجنبية لسد فجواتها التمويلية. وفي هذا التوقيت، لم تعد مسألة سعر الصرف مجرد حركة سوق عابرة، بل باتت انعكاساً مباشراً لاقتصاد شديد الحساسية للصدمة الخارجية، ولحكومة ما زالت تدير الأزمة بمنطق الاحتواء المؤقت لا بمنطق العلاج الهيكلي.

وفي الخلفية، تكشف الأرقام الرسمية نفسها أن الدولة لم تتجاوز الاختلالات الأساسية، رغم تحسن بعض المؤشرات الدولارية في الشهور الماضية. فصافي الاحتياطيات الدولية ارتفع إلى 52.831 مليار دولار في نهاية مارس، وتحويلات المصريين بالخارج سجلت 41.5 مليار دولار خلال 2025، كما صعد صافي الأصول الأجنبية إلى مستوى قياسي بلغ 29.54 مليار دولار في يناير. لكن هذه الأرقام لم تمنع عودة الضغوط سريعاً مع اندلاع الحرب وتعطل التجارة والطاقة، لأن التحسن ظل قائماً على تدفقات قابلة للارتداد، لا على توسع إنتاجي يخفف فاتورة الاستيراد أو يحمي الجنيه من القفزات المفاجئة. لذلك جاء رفع عائد الشهادات إلى 17.25% كإجراء دفاعي جديد يهدف إلى جذب السيولة المحلية وحبسها داخل البنوك، لا كدليل على قوة اقتصادية مستقرة.

الدولار يرتفع من جديد لأن الجنيه ما زال مكشوقاً أمام صدمات الخارج

في بداية التعاملات الصباحية اليوم الخميس، سجل بنك التنمية الصناعية أعلى سعر لصرف الدولار عند 52.55 جنيهاً للشراء و52.65 جنيهاً للبيع، بينما جاء أقل سعر في بنك أبوظبي التجاري عند 51.93 جنيهاً للشراء و52.03 جنيهاً للبيع. كما سجل البنك الأهلي المصري 52.52 جنيهاً للشراء و52.62 جنيهاً للبيع، في حين أظهر سعر البنك المركزي مستوى يدور قرب 51.96 جنيهاً للشراء و52.06 جنيهاً للبيع.

ثم بدا واضحاً أن هذا الصعود المحلي يتصل مباشرة بالمشهد الخارجي، لأن الدولار العالمي تحرك قرب أعلى مستوى له في أسبوع ونصف الأسبوع مع استمرار الحرب وتعثر التفاهات، بينما ارتفع خام برنت إلى 103.38 دولارات للبرميل يوم 23 أبريل، وسط استمرار القيود على عبور السفن في مضيق هرمز الذي كان يحمل نحو 20% من الإمدادات اليومية العالمية قبل الحرب.

وبعد ذلك، ظهر أثر هذه الصدمة على مصر بسرعة لأن وكالة رويترز وثقت أن الحرب دفعت مستثمرين أجانب إلى بيع أدوات دين مقومة بالجنيه، مع تقديرات بخروج ما بين 5 و8 مليارات دولار منذ 28 فبراير، وهو ما ساعد على انتقال سعر الصرف من نحو 47 جنيهاً قبل الحرب إلى أكثر من 52 جنيهاً بعدها. هذا التطور يوضح أن الجنيه يتحسن حين تتدفق الأموال الساخنة، ويتراجع حين تنسحب.

وفي هذا السياق، قال الخبير المصرفي هاني أبو الفتوح لروترز إن مستوى صافي الأصول الأجنبية القياسي يمنح الدولة قدرة على امتصاص الصدمة، لكنه حذر في الوقت نفسه من أن استمرار الحرب قد يدفع الدولار فوق 55 جنيهاً بفعل ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين والطاقة. هذه الشهادة لا تنفي الخطر، بل تؤكد أن أدوات الصمود الحالية مؤقتة ومشروطة بزم الأزمة.

رفع عائد الشهادات إلى 17.25% يكشف دفاع البنوك عن السيولة لا تعافي السوق

بعد عودة الضغط على الجنيه، اتجه أكبر بنكين حكوميين إلى رفع العائد الشهري على الشهادات الثلاثية الثابتة. بنك مصر أعلن في 21 أبريل تعديل عائد شهادة "القمة" إلى 17.25% بدلاً من 16% اعتبارًا من 22 أبريل، بينما أظهرت القوائم المعلنة في اليوم التالي تثبيت هذا المستوى ضمن أسعار العائد الرسمية المحدثة. هذه الخطوة جاءت قبل أسابيع من اجتماع السياسة النقدية التالي.

ثم زادت دلالة الفرار لأن البنك المركزي كان قد أبقى في 2 أبريل سعر الفائدة على الإيداع عند 19% وسعر الإفراض عند 20%، معلنًا عمليًا وقف مسار التيسير النقدي الذي بدأه سابقًا بسبب مخاطر التضخم المرتبطة بالاضطرابات الإقليمية وارتفاع تكاليف الطاقة. معنى ذلك أن البنوك تحركت لامتناس السيولة في وقت اختار فيه المركزي الانتظار والحذر.

ومن هنا، تكتسب ملاحظة الخبير الاقتصادي هاني جينة أهمية خاصة، لأنه قال في مقابلة مع "العربية Business" في 2 أبريل إن سعر الصرف قد يتحرك في نطاق 54 إلى 55 جنيهًا إذا استمرت التوترات الجيوسياسية، كما رأى أن تثبيت الفائدة كان الخيار الأنسب في ظل هذه الضغوط. حديثه يربط بين كلفة الحرب وبين لجوء السوق إلى أدوات ادخارية أعلى عائدًا.

وبالتوازي، توقع محمد أبو باشا رئيس قسم تحليل الاقتصاد الكلي في "إي إف جي هيرميس" إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير بسبب استمرار عدم اليقين بشأن الحرب وارتفاع أسعار الطاقة عالميًا بالتزامن مع ضعف الجنيه. هذا التقدير، الذي سبق قرار المركزي، يوضح أن رفع عوائد الشهادات لم يكن تحسنيًا اعتياديًا للمنتجات المصرفية، بل استجابة مباشرة لقلق نقدي وسعري متصاعد.

التحسن السابق في التحويلات والاحتياطي لم يحم الاقتصاد من فاتورة الطاقة والحرب

قبل هذه الموجة، كانت الحكومة تروج لتحسن وضع العملة مستندة إلى ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج إلى 41.5 مليار دولار خلال 2025، وصعود صافي الأصول الأجنبية إلى 29.54 مليار دولار في يناير، وبلوغ الاحتياطيات 52.831 مليار دولار في مارس. لكن هذه المؤشرات لم تمنع عودة السوق إلى القلق، لأن بنيتها اعتمدت على تدفقات مالية سريعة التأثر بالتوترات.

وبعد اندلاع الحرب، اتسعت فاتورة الخطر لأن رويترز نقلت عن مصادر وتحليلات أن مصر تواجه زيادة حادة في تكاليف الطاقة، وأن وزارة المالية قدرت سابقًا أن الحرب ضاعفت فاتورة استيراد الطاقة، فيما قدرت "مورجان ستانلي" أن استمرار المواجهة وتعطل العبور قد يرفع فاتورة واردات الطاقة بين 1 و2.4 مليار دولار خلال ما تبقى من السنة المالية.

وفي هذا الإطار، قدرت نعمت الله شكري رئيسة البحوث في "إتش سي" أن ارتفاع الكلفة قد يضاعف مخصصات دعم المواد البترولية المدرجة في موازنة السنة المالية الحالية، بينما قال النائب والخبير الاقتصادي محمد فؤاد لرويتز إن ارتفاع الشحن والتأمين بدأ يعرقل الصادرات خلال أيام من الحرب. هنا يظهر أن أزمة الدولار ليست مصرفية فقط، بل مرتبطة مباشرة بتكلفة الاستيراد والإنتاج والتجارة.

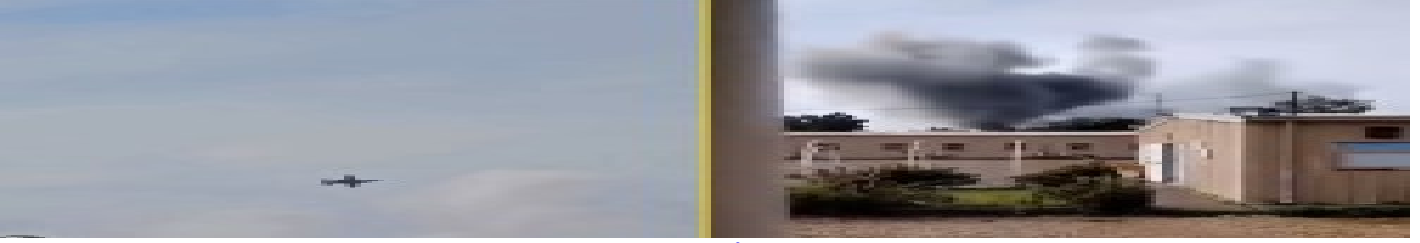
ثم جاءت بيانات ميزان المدفوعات لتؤكد هشاشة الوضع رغم التحسن النسبي، إذ أعلن البنك المركزي في 14 أبريل تراجع عجز الحساب الجاري خلال النصف الأول من السنة المالية 2025-2026 إلى 9.5 مليارات دولار، مدفوعًا بزيادة التحويلات وصافي تدفقات المحافظ. غير أن هذا التحسن نفسه يعتمد على بنود سريعة التقلب، وبظل معرضًا للتراجع كلما ارتفعت فاتورة الطاقة أو تعطلت التدفقات التجارية والتمويل.

وفي المحصلة، لا تكشف ففزة الدولار فوق 52 جنيهًا مجرد حركة يومية في شاشات البنوك، بل تكشف اقتصادًا ما زال معلقًا بين حرب إقليمية مفتوحة وسياسة داخلية تعتمد على تهدئة السوق بالفائدة وجذب الأموال السريعة. الحكومة تستند إلى التحويلات والاحتياطي والشهادات، لكنها لا تقدم حماية دائمة للجنيه ما دام الاستيراد مرتفعًا والطاقة مكلفة والتمويل الأجنبي متقلبًا. لذلك يبدو الصعود الحالي للدولار إنذارًا جديدًا بأن الأزمة لم تنته، وأن إدارة الدولة ما زالت تؤجل كلفة الخلل بدلًا من معالجته من جذوره.

أخبار المحافظات



بالصور: إصابة 18 طالبة في حادث أنوبس بطريق الصعيد الحر بالمنيا
الخميس 9 أبريل 2026 11:20 م



الدفاع العراقية: استشهاد 7 من مقاتلينا وإصابة 13 بالأنار بغارات أمريكية
الأربعاء 25 مارس 2026 04:00 م

مقالات متعلقة

في سيسيلا مكد تحت موزام داصتقولا يدقة "جايكام" م .. رلاود رايلم 52.6 دنع في خيراتي طايثا

احتياطي تاريخي عند 52.6 مليار دولار.. أم "ماكياج" نقدي لاقتصاد مأزوم تحت حكم السيسي؟
في سيسيلا دهع في مهليقتسمون بيرصملا رضاحن هر مأة نزالوم ليومة ... قديدج نازخ نوذا رايلم 75 حرطي يزكرملا كنبلا

البنك المركزي يطرح 75 مليار أذون خزانة جديدة... تمويل موازنة أم رهن حاضر المصريين ومستقبلهم في عهد السيسي؟
رصم في في بنجلا دقلا مزا قمع فشكة قديدج تازفق نل كاتي مينجلاو طغضير رلاود

دولار بضغط والحبه يتاكل: قفزات جديدة تكشف عمق أزمة النقد الأجنبي في مصر
في لودلا ماقرلا لوقه انا م .. قبتحتلا قنبلا رلاود رايلم 600 نع شحتي في طاعلا دبع ردي

يدر عبد العاطي يتحدث عن 600 مليار دولار للبنية التحتية.. ماذا تقول الأرقام الدولية؟

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [مديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحریات](#)



إشترك

ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026